العراق و الأكراد:
مساومة سياسية، نتائج واقعيّة

مقدّمة

للنزاع بين الأكراد و العرب في شمال العراق، بكل ما ينطوي عليه من سلوك استفزازيّ و لغات خطابية ناريّة، و علاوة كل شيء تهديدات بإندلاع صراع مسلّح و عنيف، أثر جذري على جوانب عديدة من عملية صنع القرار السياسيّ على الصعيدين المحليّ و الفدراليّ. في حين تمتدّ أصول الصراع إلى تهدّم النظام العثماني منذ حوالي قرن, و أفُضت مؤخراً بضعة عقود من العنف و التمييز و التعريب تحت صدام حسين إلى شعور قوي و عميق بالظلم التاريخيّ عند الأقلية الكردية، فإنها اكتسبت جهودها للحصول على وضع خاص و مستقل داخل العراق حياة جديدة في أعقاب غزو القوات الامريكية و إنهيار نظام حاكم صدام حسين في عام 2003. اليوم في أواخر عام 2011، كما تشرحه مجموعة الازمات الدولية في تقريرها رقم 103 نُشر تحت عنوان "العراق و الأكراد: مخاوف الانسحاب"[1] , نقرب إلى رحلة محورية في هذا الصراع نظراً للرحيل التام الوشيك للجيش الامريكي بعد احتلاله الطويل للبلد، فإنه ينبغي تحليل الأوجه المختلفة للنزاع كما ينبغي اعتبار تداعياته السلبية الممكنة على العراق خلال انتقالها إلى سيادة تامة. بعد تقديماً قصيراً عن الوضع الحاليّ في العراق و الأكراد و المناطق المتنازع عليها في شمال البلاد، سوف نستكشف الملامح و القضايا الرئيسية التي تميز و تحكم المواجهة المستمرة بين الطرفين الرئيسين.[2]

العراق بعد البعث

إنطلقت في أعقاب الغزوة الامريكية فترة طويلة مخيفة كانت تتميّز بعنف و قتل منتشر إعتباطيّ، عسكريّ و مدنيّ، حين اكتسحت البلاد الدمار و التوترات الحادّة بين المجموعات الطائفية و العرقية و الدينية الرئيسية. قد كانت في ذلك الأثناء كلها من القوات العسكرية الامريكية و السلطة الائتلافية المؤقتة (الامريكية) و الحكومة المركزية العراقية الجديدة غير قادرة على حل المشاكل أو حتى عكس اتجاه التطورات السلبية في سائر انحاء الاراضي العراقية، فلقد في الواقع اليوم بعد فترة ثمان سنوات رغم عدة تحسينات معزولة ما زالت الاحوال المعيشة للسكان العراقيين صعب جداً و الوضع بشكل عام يتميز بعدم أمن وعدم استقرار. من ابرز المشاكل و العقبات أمام الحكومات العراقية اليوم (فدراليّة و محليّة) تصدّ الضعف المؤسسيّ و التشريعيّ الذي يمكّن من الفساد و التلاعب السياسي و يعيق توفير الخدمات العامة بشكل مُرض للسكان العراقيين. كشّف ظهور احتجاجات شعبية خلال العام الفائت عمق و مدى القلق و الشكاوى التي تصيب الموطنين بعد سنوات من المعاناة، و كذلك شكوكهم مقابل الوعود المكررة إطلاقها الزعماء السياسيون المنتخبون. الطريق الوحيد لتغلب على هذه المشاكل و تحرك إلى الأمام يطلب انتهاجاً و تطبيقاً رؤية استراتيجيّة وحيدة وطنيّة، بغرض إقامة قاعدة دستورية و تشريعية جامدة للنظام الجديد، و إعادة هيكلة الوزرات والمؤسسات الوطنية للتوصل إلى تنمية بشرية و اقتصادية مستدامة.

---

[1] إن خدم هذا التقرير كمصدر رئيسي لمعظم المعلومات المقدمة نص التقرير. لمقالة قصيرة حديثة أخرى يمكن النظر هنا

[2] علاوة على الأكراد و العرب, يضم النزاع مجموعات عرقية ودينية إضافيّة, بما في ذلك التركمان و الأيزيديين و الشبك, لكن سنركز على الطرفين المذكورين سابقاً.

لكن قد أظهر الشلل السياسي المستمر الذي أُصيبت السياسات الوطنية به أن تحقيق التقدم سيطلب قبل كل شيء الوصول إلى إجماع سياسي شامل لضمان المشاركة المبناءة من قبل كافة إطراف سياسية في أية عملية إعادة بناء الدولة. فنظراً لأن التقدم في العراق قد يكون أنه مشروطاً على تم التوصل إلى تفاهم جيد و تعاون وثيق بين المجموعات السياسية المختلفة، إنه لا شك أن دور الأكراد، المجموعة العرقية الثانية في العراق و قضية مثيرة للجدل تاريخياً، يكتسب أهمية محورية في السياسات الوطنية.

الأكراد و المناطق المتنازع عليها

عند إنهيار النظام الطاغي في عام 2003، إنه كان صدام حسين و أعضاء قيادة البعث قد قاموا و لوقت طويل بعملية طرد لأي شكل من إشكال المعارضة أو حتى مجرد تعبير سياسي، بالإضافة إلى سياسة معلنة للتعريب (سُنة) من خلال إقصاء كل مجموعة عرقية أو دينية أخرى من المشهد الوطني لمنعها من أي مشاركة أو تطور ملموس في المجالات السياسية أو الإجتماعية. اشتملت الممارسات ضد الأكراد على التمييز، التهجير المُجبر، نزع الملكية، و الموت، فساهمت عقود من ذلك السلوك الباغي و العلاقات المتوتّرة إلى قدر كبير من الكراهية المتبادلة بين المجموعتين العرقيين و الحسّاسيّة الحادّة حول القضايا المتعلقة بالصراع على الصعيد السياسيّ. من ذلك المنظور اغتنم سياسيّ الأكراد، كما مجموعات أخرى بما في ذلك بشكل رئيسي الشيعة، فرصة تدهمّ النظام في 2003 للقيام بحملة طموحة مصممة لأقصى حد لتأمين موقف مركزي لأنفسهم بتمثيل و نفوذ ملحوظ داخل النظام الجديد, كما لتأمين بأن حمايتهم سيكون مضمون بموجب الدستور الجديد.

في نفس الوقت، جزء مهمّ من المشاكل يتسبب عن الغموض حول الأغراض الكردية النهائيّة الحقيقيّة فيما يتعلق برسوم الحدود الداخلية و عدم اليقين كيف ستكون طبيعة العلاقات النهائية بين الحكومة العراقية المركزية و حكومة إقليم كردستان. يمرّ "خط التماس" بين الأكراد و العرب الذي يحدّد المناطق المتنازع عليها (ملحق ا.) خلال مناطق في شمال العراق التي تحظى بثروة هائلة للموارد الطبيعيّة و خصوصاً للنفط و الهيدروكربونات (ملحق ب). إنها هكذاً تعلق المدن و المحافظات على طول خط التماس, وخصوصاً كركوك و نينوى/موصل، في صراع عميق و معقد الذي لا يقتصر إلى العلاقات الصعبة تاريخياً بين مجموعات عرقية مختلفة والإستغلال لهذه القضية كأداة لأغراض سياسية، بل الذي يمتدّ ايضاً إلى الموارد الطبيعية و المخاوف الشديدة عند السلطة الفدرالية بأن أيّ تحرك كردي نحو الانفصال سيجرّدهم من العائدات المتوقّعة من تصديرات و مبيعات النفط و الهيدروكربونات. يضم التقرير من مجموعة الأزمات الدولية استشهاداً من علي الأديب، مستشار رفيع المستوى لرئيس الوزراء المالكي، يشير السياسيّ فيه إلى المنظور العربي قائلاً:

> يفكر الأكراد على أساس من قوميتهم و يريدون بناء دولة قوية، تماماً كما حدث في مرحلة السابقة من التاريخ الأوروبي. و النفط هو العامل الرئيسي في هذا الأمر. إنهم يسعون للإستقلال الاقتصادي و ينتظرون الفرصة للانفصال.[3]

بالتأكيد، يطلب أي تحليل لهذا الصراع التميّز بين المواقف العلنيّة (عموماً متطرفة) و المواقف الخاصية (احياناً معتدلة) للممثلين السياسيّين – يبدو أنهم يعتمدون غالباً على القضايا العرقية المثيرة للقلق عليها كأداة سياسية, سواء لتعبئة دعم السكان من خلال الخوف أو لصرف الانتباه من مسائل أخرى كما مثلاً الفساد أو فشلهم في الوفاء بوعودهم فيما يتعلق بتزويد الخدمات العامة.قد تمثل السياسات في إقليم كردستان هذه النزعة بشكل واضح كما سوف يتبيّن في الجزء المقبل.

[3] تقرير مجموعة الأزمات الدولية، ص. 6

المناطق المتنازع عليها و المعركة السياسية

في حين أن يظل الوضع الحاليّ في المناطق المتنازع عليها يتميّز بالهدوء النسبي منذ عام 2003، فقد يكون أن ستكون المرحلة المقبلة ذات أهمية جذرية في عملية تحديد مستقبل المناطق و مستقبل العلاقات بين العرب و الأكراد، فلذلك تبدو محفوفة بعدم اليقين و بعدم ثقة و توتّرات بين الخصوم السياسيين.

غير أنه و خلال ما زال المشهد السياسيّ الكردي تحت الهيمنة التقليدية من الحزبين الرئيسيين الاتحاد الوطني الكردستاني, الذي يتزعمه مسعود بارزاني, رئيس حكومة إقليم كردستان منذ 2005، و الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يتزعمه جلال طلباني, رئيس الحكومة المركزية منذ عام 2005، تصاعد محلياً و بشكل متدرج منذ 2009 توزيع و توازن القوى السياسيّ مختلف جداً مما كان سائداً في السنوات الاخيرة. ظهور الوضع السياسي الجديد يعكسه ظاهرتان يتسببان كلهما عن عدم رضاء عند المقترعين المحليين عن أداء الحزب الديمقراطي الكردستاني و الانحاد الوطني الكردستاني.

قد تم في عام 2009 إقامة حزب كردي جديد ، اسمه الغوران (التغيّر)، في محاولة مكشوفة و معلنة لبناء معارضة و منافسة جديدة للائتلاف الحاكم تشكله الحزبين الواردين علاوة. باعتبار دورها المعلن كمبادرة لاستعجل و تسهيل انطلاق عملية إصلاحية في السياسات الكردية و لتحدّ السيطرة الجامحة و الاحتكارالسياسيّ و السلطة الحصريّة من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني و الحزب الديمقراطي الكردستاني، كانت إقامة الغوران قد فسرها المراقبون و المحللون المستقلون كمؤشراً واضحاً للمظالم والتذمرات العميقة و المنتشرة للوضع السياسي الحالي في المنطقة.[4]

في الوقت ذاته، قد تراجع منذ 2009 الموقف السياسيّ الكرديّ مقابل التقدمات حققتها القائمات العربية السُنّة. في عاميّ 2005 و 2006، قام معظم الزعماء العربين السُنيين بمقاطعة سلسلة الانتخابات الأولى التي أعقبت الغزو الامريكي، لفتة احتجاجيّة رمزيّة منطقيّة، إلا أنها ساهمت بشكل مباشر (حين رُبّما غير متوقع) لإقامة و تقوية السيطرة الكردية المؤقتة. نرى الآن, و منذ تولّت قائمة الحدباء مجلس محافظة نينوى في يناير/ قانون الثاني عام 2009, ظاهرة تُسمى أحياناً عودة السُنة أو، أسوا من ذلك, عودة النظام السابق. قد يشكل الحادثات في نينوى من ذلك الحين إشارة اولى إلى المشاكل يمكن ان تحدث خلال المناطق المتنازع عليها. لقد صار ممثلي الأكراد غضبين مقابل قرار أعضاء الحدباء لإقصائهم من الحكومة رغم فرق ضئيل في النتائج (18 مقعداً للأكراد مقابل 19 للعرب)، وقاطعوا المجلس. من ثم و رداً فعلاً على ذلك، واجهت الحكومة الجديدة صعوبات عديدة في مساعها إلى الحصول على سلطة فعليّة و إلى فرض إرادتها على الارض، فعبر "المحافظ الجديد, اثيل النجيفي من قائمة الحدباء، عن إحباطه لعدم قدرته على ممارسة الحكم على كامل المحافظة، في ضوء السيطرة العسكرية و الإدارية للحزب الديمقراطي الكردستاني قي أقضية تشكل جزءاً من المناطق المتنازع عليها."[5] أكدت هذه النزعة حصيلة الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار/ مارس 2010 التي حصلت العراقية على 20 مقعداً فيها مقابل ثمانية مقاعد حصلت

[4] رغم أي دعم قد يكون قد كان موجود محلياً، لم يحصل الحزب الجديد على مقاعد كثيرة أو على تمثيل حكومي كبير. شرح تقرير المجموعة الأزمات الدولية أن يستفيد الحزبان الرئيسان من سيطرتهما على القوات المسلحة الكردية التابعة لهما (بشمركة، أسايش) و التي يعتمد السكان المحلي على حمايتها. نتيجة من ذلك، يصبح في مصلحاتهما الاستمرار في السلوك الاستفزازي و السعي لإلهاب الأوضاع التوترات أصلاً لحفاظ القلق و المخاوف التي تعطي مصداقية لقوات الحرس الكردية.

[5] تقرير مجموعة الأزمات الدولية، ص. 12

عليها كتلة التحالف الكرستاني. أعلن أحد أكبر نوّاب عن العراقية في مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية, : "لقد بات من الواضح جداً اننا نحن الذين نحكم و نسيطر على الأشياء على الأرض هنا في نينوى، تماماً كما بفعاون هم في كردستان."

هكذاً كان يمكن لهذه العوامل الجديدة أن تتطور في اتجاهين، أو تُفضي إلى سيناريوهين، مختلفين. أولاً كان من المتوقع أن الحيوية المتجددة التي كانت تدفع الحركات السياسية العربية إلى الأمام قد تتسبب في نشوب صراع مفتوح، أو من الأكثر ترجيحاً و على الأقل في تفاقم المشاكل، تصعيد التوترات، و تعميق الانقسام. لكن في الواقع يبدو أن قد تخذت الأمور مسار بديل و أكثر إيجابيّ.

إيجاد الآليات الأمنية المشتركة و تشكيل الحكومة الوطنية الائتلافية: إشارات مشجعة

قد تكون أثمرت المساومة السياسية الطويلة في أعقاب الانتخابات التشريعية في آذار/ مارس عام 2010، بالإضافة إلى الجهود المستمرة و المتتابعة المبذولة من قبل للأطراف الدولية كالجيش الأمريكي و الأمم المتحدة، فإن قد يكون قد أدت إلى مستوى حسن النوايا و الإرادة الطيبة المطلوب للتوصل إلى تسوية مقبولة لجميع الأطراف.

على الرغم من عدة تعهدات و تفاهمات بين الأكراد و المالكي (رئيس الوزراء الجديد في ذلك الوقت) تم التوصل إليها في عام 2005، فقد مرّت مدة خمس سنوات دون تحقيق أي تقدماً ملموساً فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها. كان مازال الوضع في عام 2010 بحاجة ضرورية للتوصل إلى حل شامل ينطبق الشيء ذاته على العناصر المذكورة في مادة 140 من الدستور كما أيّة قضية رئيسية أخرى، بما في ذلك: رسوم الحدود الداخلية و تحديد التفاصيل التكنيكيّة حول حق الإقامة في المناطق المتنازع عليها لوقف كل مساع للانتقالات السكانية الطوعية و غيرالطوعية، وضع ترتيبات تقاسم السلطة المحليّة، تطبيق إليات لتقاسم العائدات من تصديرات النفط والهيدروكربونات، إجراء المزيد من إصلاحات قانونية وتشريعية و مؤسساتية لضمان تمثيل الأقليات في الحكومة و لتأمين حمايتهم من أي ظلم أو تمييز، و أخيراً خطوات محددة لنزع السلاح المجموعات المسلحة الكردية و اندماجها في الهياكل الفدرالية, سواء من قوات الأمن العراقية أو من الاجهزة الاستخبارية المركزية.

قبل كل شيء، شكلت بعد الانتخابات في آذار/ مارس عام 2010 الاحزاب الكردية الرئيسية "كتلة التحالف الكردستاني في بغداد، التي كانت تهدف إلى تشكيل جبهة موحدة في مواجهة الكتلة الانتخابات غير الكردية."[6] في مسعى لتغلب على حالات الفشل السابقة، أعلنت الكتلة التحالف الكردستاني استعدادها لانضمام حكومة ائتلافية مع أية من الحزبين المتنافسيين الرئيسيين (العراقية و دولة القانون) لكن كان ذلك الانضمام مشروطاً على التوصل إلى إتفاقية موقّعة. من ثمة، قدمت الكتلة الكردية قائمة معلنة التي نصّت على تسعة عشرة مطاباً "مصممة ليزايدة الفرص في أن الحومة المستقبلية ستنفذ تعهدات المالكي فيما يتعلق بكركوك و المسائل الأخرى."[7] تعكس هذه القائمة مدى تصميم الأكراد للحصول على إتفاقية شاملة لتأمين تحقيق تقدم في الأمور حول المناطق المتنازعليها، فكانت من أبرز المطالبات التي أصرّوا الأكراد عليها: "تشكيل حكومة ائتلافية وحدة وطنية، منح لكتلة التحالف الكردستاني الحق في اختيار الرئيس المقبل، و تقليص صلاحيات رئيس الوزراء لمنعه من تمتع من سلطات أكثر مما ينبغي." بعد تسع أشهرمن عمل شاق و مفاوضات طولية، وافق المالكي للاستجابة لمعظم المطالبات فتم

[6] تقرير مجموعة الأزمات الدولية، ص. 1
[7] تقرير مجموعة الأزمات الدولية، ص. 2

التوصل إلى إتفاق بين الكتلة الكردية و قائمة دولة القانون التي يتزعّمها المالكي، مع توقيع وثيقة رسمية (التي يظل معظم تفاصيلها سريّة) و من ثمة تشكيل حكومة شاملة كان جميع الاطراف الرئيسية من المشهد السياسي العراقي متضمنة فيها. رغم من التسوية النهائية الإيجابية، قد كانت فترة المفاوضات كلها محفوفة بالأزمات السياسية المتتابعة و تميزت بالشلل السياسي التام، فلذلك قد حملت هذه الفترة تداعيات سلبية لبلد بأسره. لكن بعد نجاحهم في الحصول على وعود متجددة و التزام علنيّ من قبل الحزب الحاكم الجديد، قد كان بعض الأكراد يعملون تحت الفرضيّة بأن قد سوف يكون الأشياء أحسن مما كان قد حدث (أو لم يحدث) في الفترة السابقة، و عبر أحد منهم عن تفاؤل حول حظوظهم في المرحلة المقبلة بقول:

> يُدرك المالكي الآن انه ينبغي إيجاد حل للأمور. إنه يفهم بأن الأكراد لم يعودوا يشكلون تهديداً لوحدة العراق. لقد تحسنت علاقات مع برزاني كثيراً، و كانت علاقاته دايماً جيدة مع طالباني. الأكراد و الشيعة بحاجة لبعضهم البعض.[8]

رغم من و خلال هذه المساومة السياسية على طول عام 2010، قد كانت القوات المسلحة الأمريكية تقيم بخطوات مهمة جداً في المناطق المتنازع عليها، و خصوصاُ في و حول نينوى و كركوك. في سياق عودة السياسي العرب المذكورة سابقاً, و نجاحاتهم السياسية و الارتفاع الملحوظ في حدّة التوترات و عدد المخاطر الواقعيّة الذي تولد من تلك الظاهرة السياسية، قرر الجيش الأمريكي بمؤسسة آليات أمنية مختلطة بمشاركة عناصر من الجيش العراقي و قوات حرس إقليم كرستان، البشمركة. باعتبار عدم التفاهم و الضغينة المتبادلة التي حكمت العلاقات بين هذه المجموعات المسلحة المنتشرة على طول خط التماس، كان يتمنى الجيش الأمريكي بأن هذه الممارسات العسكرية و الإدارية، التي تتكون بشكل رئيسي من إقامة نقاط تفتيش مشتركة و تسيير دوريات مشتركة و إدارة مراكز تنسيق مشتركة، قد تُفضي إلى تحسينات في التواصل, كما إلى بناء الثقة, بين الطرفين. لا شك أن التعايش الوثيق بين مجموعات مسلحة خاضعة لأطراف سياسية متقابلة هذا هو أصل معظم المخاطر الاسوأ

[8] تقرير مجموعة الأزمات الدولية، ص.3

ملحق ا.

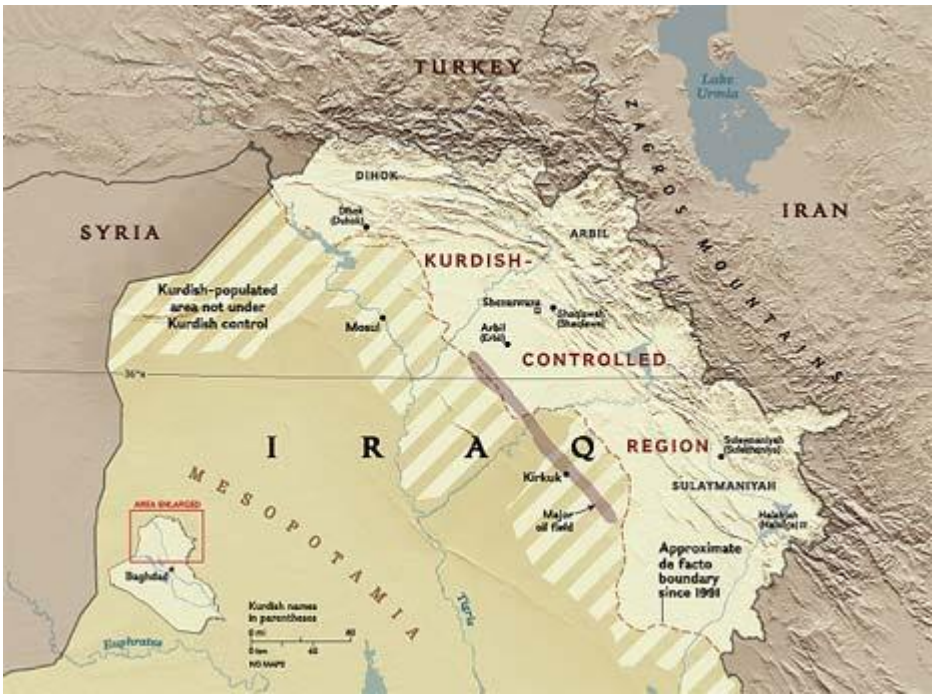
TURKEY
SYRIA
IRAN
DIHOK
ARBIL
KURDISH-
CONTROLLED
Kurdish-populated area not under Kurdish control
Mosul
Kirkuk
Major oil field
SULAYMANIYAH
REGION
I R A Q
MESOPOTAMIA
Baghdad
Euphrates
Tigris
Approximate de facto boundary since 1991
Kurdish names in parentheses
NO MAPS

ملحق ب.

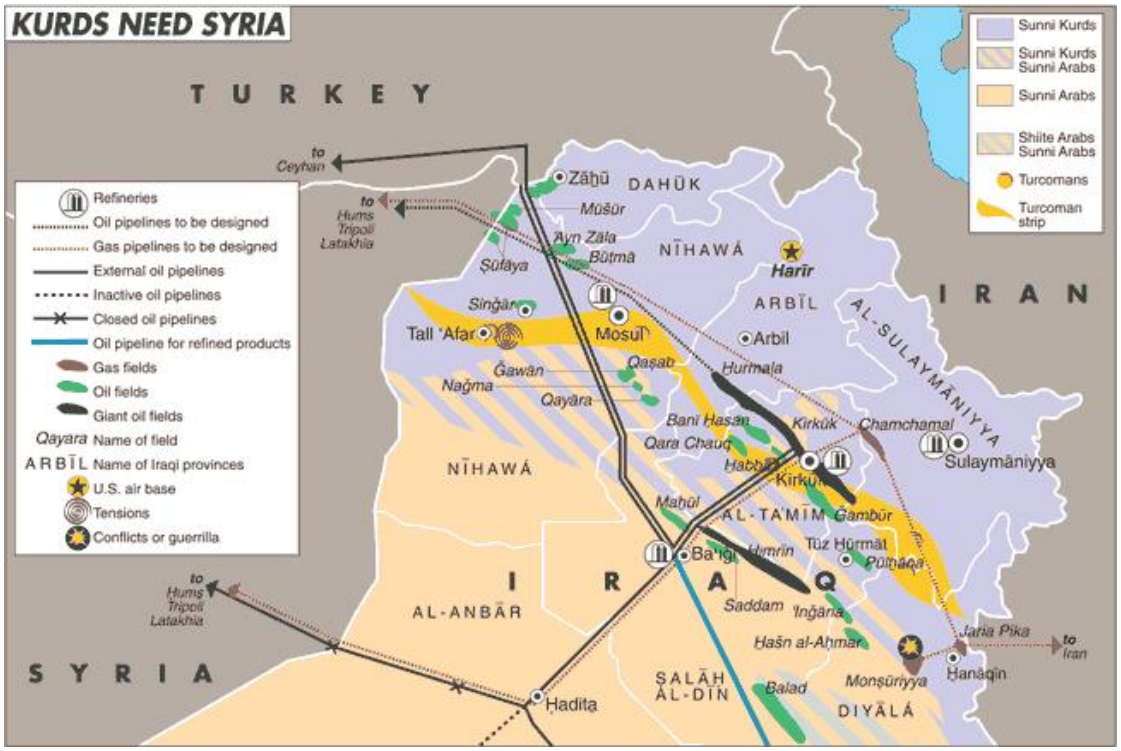
KURDS NEED SYRIA
T U R K E Y
S Y R I A
I R A Q
I R A N
AL-ANBĀR
NĪHAWÁ
ARBĪL
DAHŪK
SALĀḤ AL-DĪN
DIYĀLÁ
AL-SULAYMĀNIYYA
AL-TA'MĪM
Refineries
Oil pipelines to be designed
Gas pipelines to be designed
External oil pipelines
Inactive oil pipelines
Closed oil pipelines
Oil pipeline for refined products
Gas fields
Oil fields
Giant oil fields
Qayara Name of field
ARBĪL Name of Iraqi provinces
U.S. air base
Tensions
Conflicts or guerrilla
Sunni Kurds
Sunni Kurds Sunni Arabs
Sunni Arabs
Shiite Arabs Sunni Arabs
Turcomans
Turcoman strip
to Ceyhan
to Hums Tripoli Latakhia
Zāḫū
Mūsūr
Ayn Zāla
Būtmā
Ṣūfāya
Sinǧār
Tall 'Afar
Mosul
Harīr
Arbil
Qaṣab
Hurmala
Ǧawān
Naǧma
Qayara
Bani Hasan
Qara Chauq
Kirkūk
Chamchamal
Sulaymāniyya
Ḥabbāz
Mahūl
Ǧambūr
Ba'iǧ
Ḥumrin
Tūz Hūrmāt
Pūmāqa
Saddam
'Iǧāria
Ḥasn al-Ahmar
Jaria Pika
to Iran
Ḫanāqīn
Monṣūriyya
Balad
Ḥadita